

إقلاع اقتصادي لمعالجة الآثار الاجتماعية للأزمة".

وفي الأخير، توصلت رئاسة المجلس في الفترة الممتدة من 26 ماي 2020 إلى غاية 2 يونيو 2020 بعدد من أسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، وذلك كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 38 سؤالاً.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

الآن أدعو المجلس الموقر لقراءة الفاتحة ترحما على فقدان المغرب لأحد كبار رجالاته ورجالات الحركة الوطنية الأستاذ عبد الرحمان يوسف، رحمه الله، المشهود له بدمائة الخلق والتفاني في النهوض بمختلف المهام والمناصب السامية التي تقادها، والله تعالى نسال أن يجزي الفقيد خير الجزاء على ما أسداه للمغرب من خدمات جليلة، وأن يشملها بواسع رحمته، وأن يسكنه فسيح جناته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، إِيَّاكَ تَعْبُدُ
وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ
الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمين.
سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

تنزيلا لبرامج الأسئلة الشفهية الأسبوعية، كما أقره مكتب مجلس المستشارين بالتنسيق مع الحكومة خلال هذه الفترة المرتبطة بانتشار وباء كورونا، والقاضي إلى إعطاء الأولوية لمساءلة القطاعات الحكومية المرتبطة بشكل مباشر بتدبير هذه الجائحة؛ يخصص المجلس هذه الجلسة لمساءلة قطاع الداخلية.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه للسيد وزير الداخلية حول "التدابير المعمدة على مستوى الإدارة المركزية أو الترابية جهويا وإقليميا ومحليا لتدبير جائحة كورونا".
ونظرا لوحدة الموضوع، أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.
الحاج العربي تفضل.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

محضر الجلسة رقم 288

التاريخ: الثلاثاء 10 شوال 1441هـ (2 يونيو 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول للرئيس.

التوقيت: ساعة وستة عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد وزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة للسيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة والإجابة عليها، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.
الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير النولة المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نخبر المجلس الموقر بأنه بناء على أحكام الفصل 100 من الدستور، فقد وضع مكتب المجلس جدولة زمنية لجلسات الأسئلة الشفهية بالمجلس، خلال الفترة الممتدة من 9 يونيو 2020 إلى غاية 7 يوليو 2020.

وهكذا، ستخصص جلسة الثلاثاء المقبل 9 يونيو 2020 لمساءلة قطاعي الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج والسياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي.

كما سيعقد المجلس يوم الثلاثاء 16 يونيو 2020، جلسة شهرية مخصصة لتلقي أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة لمناقشة محور "سياسة الحكومة لما بعد رفع الحجر الصحي، أية خطة

السؤال الرابع موضوع من طرف الفريق الحركي.
تفضل السيد الرئيس، السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد وزير المولة المحترم،

السيد وزير الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نسألكم عن التدابير الذي ستخذونها لمعالجة الملفات القطاعية في ظل حالة الطوارئ وما بعدها، وعن الإجراءات المسطرة لتدبير ما بعد الحجر الصحي؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي أو الخامس هو موضوع من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس لوضع السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوزارة لمواجهة تداعيات هذه الجائحة؟

وما هو آثاره على المواطن؟

ومتى سيتم إرجاع العالقين بالخارج؟

وكيف ستدبرون عملية رفع الحجر الصحي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السادس، دائما في نفس الموضوع، موضوع من طرف الفريق الاشتراكي.

تفضل السي فاتحي لوضع السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس.

السيد وزيران،

السيد الوزير المحترم،

نسألكم، في فريق الأصالة والمعاصرة، حول التدابير التي اتخذتها وزارة الداخلية في هاذ الجائحة التي فاجأت المغرب كما فاجأت العالم.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة دائما في نفس الموضوع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لوحدة والتعددية.
تفضل السيد المستشار، السي حسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير المولة،

السيد وزير الداخلية،

زملائي الأعضاء،

السيد الوزير،

نسألكم اليوم عن التدابير المستقبلية التي تعتمون القيام بها لمواصلة مواجهة الجائحة، خصوصا بعد الحجر الصحي.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث، وهو موضوع من طرف فريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.
تفضل السي الحلوطي.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالطبع، ساهم قطاع الداخلية بأدوار مهمة في تنزيل الإجراءات التي اتخذتها بلادنا لمواجهة هذا الوباء.

نسألكم، السيد الوزير المحترم، حول حصيلة قطاع الداخلية في تنزيل هذه الإجراءات؟ وكذلك، حول خطة الوزارة في تدبير مرحلة الخروج من الحجر الصحي، لاسيما على مستوى تعزيز دور الجماعات الترابية خلال هذه المرحلة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الإجباري الأساسي بما سيمن هذه الفئات الهشة من الحماية الاجتماعية والعمل في ظروف لائقة.

السيد الوزير المحترم،

فيما يخص حكمة التدبير الجهوي بعد مرحلة "كوفيد-19"، فإننا نتمنى خلق لجن جهوية لليقظة الاقتصادية، ونقترح في الاتحاد العام لمقاولات المغرب التفكير في بلورة مخطط جهوي للإنعاش الاقتصادي يبني على:

- أولاً، تدابير جهوية تكميلية لدعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جداً والمتوسطة؛

- ثانياً، خلق صناديق جهوية للاستثمار للحفاظ على النسيج المقاولاتي الجهوي؛

- ثالثاً، التقييم المرهلي لمخططات التنمية الجهوية بالنظر لتداعيات آثار الجائحة؛

- وأخيراً، تسريع الزمن التشريعي من خلال إخراج النصوص التشريعية والتنظيمية للقوانين المتعلقة بالسجل الاجتماعي، تبسيط المساطر الإدارية، العمل عن بعد والحجبايات المحلية وإحداث مرصد وطني ومرصد جهوية للطلبيات العمومية.

لذا نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن تدابير ضمان انطلاقة سلمية وقوية للاقتصاد الجهوي.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة الموالية لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

السي زكري، لكم الكلمة.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسألكم عن الإجراءات المتخذة لتيسير إتحاق العمال المياومين بمقرات عملهم في ظروف آمنة.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

السؤال الموالي من طرف الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

الكلمة لكم السي إدريس الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد وزير الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

ما هي الترتيبات التي ترى الحكومة نجاعتها ما بعد انتهاء الحجر الصحي وعودة الحياة إلى طبيعتها؟
شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

السؤال السابع، دائماً في وحدة الموضوع، موضوع من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الداخلية المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

في البداية فإن الإتحاد العام لمقاولات المغرب يشيد بالرؤية الملكية الاستباقية في تدبير جائحة كورونا، كما نتمنى العمل الجبار الذي تقوم به وزارة الداخلية وكل أجهزتها مركزياً وتربياً، وكذا وزارة الصحة والدرك الملكي والقوات المسلحة الملكية، ونوه بجميع التدابير الصحية والاجتماعية والاقتصادية التي مكنت من رفع منسوب الثقة في المؤسسات.

كما نشيد بالتعليمات السامية لجلالة الملك حفظه الله، لدعم القطاع الخاص قصد إعادة عجلة الاقتصاد الوطني، في احترام تام للتدابير الوقائية والصحية.

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون، فإن الإتحاد العام لمقاولات المغرب تقدم في إطار "لجنة اليقظة الاقتصادية" بمخطط للإنعاش الاقتصادي، هم جميع القطاعات عبر تدابير تفوق 500 إجراء ذات آثار على إنعاش النمو الاقتصادي الجهوي، من خلال:

- حث الجماعات الترابية على أداء ما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات بالنظر لتداعيات الجائحة؛

- الإبقاء على الطلبات العمومية للجماعات الترابية مع اعتبار الأفضلية الجهوية وكذا توطيد المحتوى الوطني في هذه الطلبات؛

- تشجيع عقود الشراكة بين الجماعات الترابية والقطاع الخاص لتسريع وثيرة الاستثمار العمومي والتخفيف من الضغط على الموارد المالية للجهات والجماعات الترابية الأخرى؛

- إعفاء أو تأجيل سداد الضرائب والرسوم المحلية؛

- راهنية إدماج القطاع غير المهيكل، تماشياً مع مشروع قانون السجل الاجتماعي، وفق إرادة سياسية قوية وشجاعة، مع إبداع صيغ لتعميم التأمين

السيد وزير السولة،

السيدات والسادة المستشارين،

في ظل هذه الظروف الاستثنائية بقدر، السيد وزير الداخلية، ما نسألكم، من واجبا أن نتمنّى ونقدر الجهود الكبيرة الذي بذله الجميع، وكل الوزارات، ووزارة الداخلية على الخصوص.

فالمغرب اليوم خضع لاختبار تاريخي، فآزمة كورونا امتحان عسير لكل المؤسسات الوطنية، اليوم يتبين للعالم أن المغرب دولة قوية بمؤسساتها، وعلى رأسها المؤسسة الملكية التي قادت التدبير العام للآزمة ببعد النظر والاستباقية وبالْحكمة والتبصر، مما جنب البلاد ويلات هذه الآزمة.

بالفعل، هناك تحسن كبير في الوضعية الوبائية وهذا كله جاء نتيجة الوحدة الوطنية والتضامن والتضحيات، وبفضل الله سبحانه وتعالى، القوات المسلحة لعبت الدور الكبير، الدرك الملكي لعب الدور الكبير، وزارة الداخلية مركزيا وجمويا، الولاية، العمال، البشوات، القيادة، أعوان ورجال السلطة لعبوا دورا وأدوارا وأدوا الواجب، المديرية العامة للأمن الوطني بكل رجالتها ونسائها لعبوا دورهم وأدوا الواجب، القوات المساعدة والوقاية المدنية لعبوا الدور وأدوا الواجب، تحت إشرافكم المباشر السيد الوزير.

فقد حرصتم منذ إعلان حالة الطوارئ عبر مجموعة من الإجراءات، استهدفت الحفاظ على صحة المواطنين وللمحد من انتشار الوباء، هذا الحرص السيد الوزير، وهذه الجهود والتضحيات المبذولة من طرف الجميع ولا أعتقد أنني وفيتكم حقكم بالتنويه، كما قال سيد الخلق صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"؛ فالتنويه لكم ولكل الوزارات المتدخلة.

لكن، اليوم نواجه تحدي أكبر السيد الوزير، الفيروس أصبح جزءا من الحياة البشرية ووجب استمرار اليقظة والحذر.

ثانيا، الآثار الاقتصادية والاجتماعية عميقة ومتداخلة ومتشابكة، وانتقلنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر، ما هي الإستراتيجية لمواجهة كل هذه التحديات؟

السيد الوزير،

أما بخصوص القطاع الفلاحي، فقد راسلتكم، السيد وزير الداخلية، براسلة لأنه تقصى من هاذ اللجنة اللي هي مكونة وتيخدم 46% من اليد العاملة، ولعب دورا كبيرا، فنتتمنى أنكم تنصفو هاذ الفئة هذه، وأنه يكون الصوت دياهم داخل هذه اللجنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال العاشر موضوع من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السي الصادي، الكلمة لكم.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسألكم:

- هل من تحقيق في تجاوزات بعض رجال السلطة في هاذ الظروف ديال حالة الطوارئ؟

- ثانيا، ما هي إستراتيجية وزارتم للرفع التدريجي لحالة الطوارئ؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالإجراءات الحكومية كما شتم، بغيتو السيد الوزير هنا، على كل حال أتوما الوحيد اللي غادي تستعملو المنصة، في إطار التدابير الوقائية التي اتخذناها داخل المجلس، مرحبا بك.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتواجد بمجلسكم الموقر في هذا اللقاء الهام لإطلاع نواب الأمة على حصيلة التدابير والإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية في هذه الظرفية الاستثنائية التي تمر بها بلادنا بفعل انتشار فيروس كورونا المستجد.

وقبل تقديم المعطيات المرتبطة بالموضوع، اسمحوا لي في البداية أن أسجل بكل فخر ما برهنت عنه مكونات الشعب المغربي ومختلف قواه الحية من روح تضامنية واسعة مكنت بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من مواجهة هذه الجائحة.

إن هذه الروح لن تزيدنا إلا إصرارا وعزيمة على مواصلة التعبئة حتى نمر بسلام إلى المرحلة المقبلة، قصد حماية صحة وسلامة المواطنين والمواطنات، مع ما يقتضيه ذلك من بلورة للحلول اللازمة للمحافظة على الفعالية في تدبير هذه الجائحة، وتوفير الأرضية المناسبة لإنجاح مرحلة العودة التدريجية للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، في أفق الرجوع إلى الوضع الطبيعي إن شاء الله.

وفي هذا الصدد، وجب التأكيد على أن الإعلان عن بعض القرارات في الآونة الأخيرة، لا يعني بأي حال من الأحوال رفع حالة الطوارئ الصحية أو الخروج من حالة العزلة الصحية، بل يجب الالتزام التام بالتدابير الوقائية المتخذة، على اعتبار أن خطر انتشار الفيروس مازال مستمرا، وهو ما يحتم على الجميع مواصلة التقيد الصارم بكل التدابير الاحترازية المعمول بها إلى

الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، تم إحداث "صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا "كوفيد-19"، خصص أساسا للتكفل باللفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية، والمساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال دعم القطاعات الأكثر تأثرا بتداعيات فيروس كورونا، والحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة.

المقاربة المعتمدة جعلت بلادنا تشكل نموذجا في تدبير الأزمة، لاسيما فيما يتعلق بالجهود المبذولة للحفاظ على صحة المواطنين والمواطنات وجعلها أولوية قصوى، وتوفير الإمكانيات الطبية اللازمة، مما مكن من إجراء أكثر من 225 ألف تحليلا مخبريا وتسجيل - حسب وزارة الصحة - 6291 حالة شفاء من أصل 7859 مصاب إلى حدود هذا اليوم على الساعة العاشرة صباحا، أي بنسبة تمثل 80%.

لقد انخرطت وزارة الداخلية في تنزيل التوجيهات المولوية السامية، عبر العمل الجاد والمثابرة والروح العالية ونكران الذات، وكذا توفير الأجواء الإيجابية الملائمة لضمان التنسيق الجيد بين عمل جميع المصالح التابعة للوزارة. في هذا الإطار، فقد ساهمت القيادة المركزية لتدبير الأزمة في ترسيخ مبدأ التشاكية والتنسيق بين جميع القطاعات المتدخلة، من خلال خلق مراكز قيادة بمختلف الإدارات المركزية، بهدف تنوع الوضع واقتراح التدابير الواجب اتخاذها.

أما على المستوى الترابي، فقد لعبت المراكز الإقليمية للتنسيق دورا مهما في تنفيذ الإستراتيجية الصحية، وكذا في تنسيق جهود باقي المتدخلين. وأود في هذا الصدد، أن أئوه وأشد بحرارة على أيدي جميع الأطر الطبية وشبه الطبية وأفراد القوات المسلحة الملكية ورجال وأعوان السلطة المحلية وجميع المصالح الأمنية، من درك ملكي وأمن وطني وقوات مساعدة وعناصر الوقاية المدنية، وكذا أطر وأعوان القطاعات الحكومية المعنية على أدائهم المتميز وعلى روح التضحية وخصال المسؤولية التي لازمت سلوكهم المهني في تدبير هذه الوضعية الصعبة.

وأستغل هذه المناسبة أيضا، للتعبير عن الاعتزاز بالتلاحم القوي للمواطنات والمواطنين في مواجهة جائحة كورونا وتداعياتها، والإشادة بما أبانوا عنه من مستوى عال من الوعي والانضباط وروح المواطنة الحقة والالتزام بأحكام حالة الطوارئ الصحية والتقيّد بالتوجيهات الصادرة عن السلطات العمومية، خاصة وأن مرحلة العزلة الصحية تزامنت مع مناسبات لها رمزيتها الدينية وتقاليدها الاجتماعية والعائلية، كشهر رمضان الفضيل وعيد الفطر المبارك.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، اتخذت السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية للحفاظ على الصحة العامة للمواطنات والمواطنين، وفق مقاربة عقلانية تقوم على التدرج، وتأخذ بعين

حين اتخاذ قرار بخصوصها.

الحمد لله، هناك مؤشرات إيجابية تبعث على الأمل وتثبت صوابية وفعالية المقاربة المعتمدة من طرف الدولة، لكن اتخاذ أي قرار بتخفيف التدابير المعلن عنها أو الإبقاء على الوضع كما هو عليه الآن يتعين إرجاؤه إلى حين نهاية حالة الطوارئ الصحية يوم 10 يونيو الجاري، حيث سيتم قبل ذلك إجراء تقييم ميداني دقيق للوضعية الوبائية ببلادنا، وفق المؤشرات العلمية المعتمدة من طرف السلطات الصحية.

والأكد أن بلادنا دخلت في مواجهة قوية ضد فيروس فئك يتطور باستمرار، صحيح أن جرى إحراز تقدم في السيطرة على انتشاره، وصحيح كذلك أن بلادنا تحلت بالشجاعة والموضوعية الكافية لإقرار مجموعة من الإجراءات القوية لدعم البعدين الاجتماعي والاقتصادي، ولكن إذا كنا قد حققنا بعض المكاسب فإن التحديات الآن لم تعد تقتصر على الجانب الصحي فقط، بل يتداخل فيها الاجتماعي والاقتصادي، وكل ما يرتبط بالتداعيات السلبية الناجمة عن انتشار الفيروس وما فرضه من وضع جديد.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد سعت المملكة المغربية منذ البداية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، إلى بلورة إستراتيجية خاصة لمواجهة هذا الوباء، تقوم حسب التوجيهات المولوية السامية، على:

- اتخاذ كل ما يلزم من تدابير للحفاظ على الصحة العامة للمواطنات والمواطنين ودعم وتعزيز البعدين الاجتماعي والاقتصادي؛

- الالتزام القوي لكل مكونات الدولة، تجسد عبر اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات وتدابير احترازية صحية، تم تأطيرها بإصدار مرسوم بقانون بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، كإطار تشريعي يتيح للسلطات العمومية الوسائل القانونية الكفيلة بمواجهة وضعية الأزمة الحالية والحد من انتشار فيروس كورونا المستجد.

الالتزام جعل الوضعية الحالية متحكما فيها بشكل كبير، عبر التنوع اليومي لكل التطورات المسجلة، وتعبئة جميع الموارد المادية والبشرية المتوفرة، وتوحيد جهود جميع القطاعات والتنسيق الفعال فيما بينها، فضلا عن الحرص على تأطير المواطنين والمواطنات ومواكبة جميع مناحي الحياة العامة، مما مكن من تجاوز تداعيات عنصر المفاجأة الذي صاحب ظهور هذا الفيروس الخطير.

بالموازاة مع ذلك، عمدت السلطات العمومية من خلال القرارات المتخذة في إطار حالة الطوارئ الصحية إلى الأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية التي تفرضها المرحلة، خاصة على مستوى الحفاظ على دينامية الاقتصاد بجميع مستوياته الفلاحية والصناعية والتجارية والخدمية.

وفي هذا السياق، وتنفيذا للتعليمات السامية التي تفضل بها صاحب

وفي سياق تعزيز الإجراءات الاحترازية المعلنة، تقرر كذلك إقرار إلزامية ارتداء الكمامات لكافة المواطنين والمواطنات، وكذا منع التنقل بين المدن، باستثناء الحالات الضرورية لأسباب اقتصادية ومهنية، والتي تم بشأنها توزيع حوالي 215 ألف رخصة، وكذلك لأسباب إنسانية من خلال الأخذ بعين الاعتبار الوضعيات الاجتماعية والصحية الصعبة لبعض المواطنين والمواطنات، حيث بلغ عدد الرخص المسلمة في هذا الشأن 149 ألف رخصة.

ولتزيل هذه التدابير، اعتمدت وزارة الداخلية مقاربة تواصلية، تقوم على مبدأ القرب من المواطنين، من خلال التحسيس بخطورة الفيروس عن طريق تنظيم حملات في الأزقة والأحياء والدواوير، وإصدار بلاغات عن جميع الإجراءات المتخذة، وتقديم التوضيحات اللازمة عبر مختلف القنوات التلفزية والإذاعية.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن إطلاق منصة هاتفية (ألو 300) بتنسيق بين وزارة الداخلية والقوات المسلحة الملكية، ساهم في التشخيص الأولي للحالات المحتملة وتقديم الاستشارة وتخفيف الضغط على المنصات الأخرى، بفعل ارتفاع منسوب اتصالات المواطنين.

ثانياً، التدابير المندرجة ضمن المقاربة التضامنية:

ودعماً للجهود الوطنية المبذولة لمواجهة هذا الوضع الاستثنائي، فقد قامت السلطات المحلية بتنسيق وتوزيع مساعدات غذائية بجميع العائلات والأقاليم، بلغت قيمتها حوالي مليار درهم، استفاد منها أكثر من ثلاثة مليون ونصف من الساكنة إلى غاية 31 ماي 2020.

وأشيد في هذا الصدد، بالروح التضامنية العالية للمواطنين والمواطنات المغاربة، من محسنين، وجمعيات المجتمع المدني، الذين أبانوا عن حس وطني رفيع في هذه الظرفية الصعبة.

كما عملت نفس السلطات، بتعاون مع المصالح المختصة، على إيواء 10.490 من الأشخاص المشردين أو غير المتوفرين على سكن قار.

وتكريساً للبعد التضامني، تمت مواكبة عملية توزيع الإعانات الموزعة من طرف مؤسسة محمد السادس للتضامن (المقصود: مؤسسة محمد الخامس للتضامن)، والدعم المؤقت المقدم لفائدة المنخرطين في نظام المساعدة الطبية (RAMED¹) ولفائدة الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل المتضررة من فيروس كورونا، فضلاً عن تتبع عمليات سحب المساعدات المالية المذكورة، والحرص على توفير السيولة المالية في جميع الوكالات ونقط السحب.

وفي سياق آخر، فقد تمت تعبئة 570 وحدة فندقية ومراكز إيواء من طرف السلطات المحلية، بطاقة استيعابية تصل إلى حوالي 32 ألف سرير، من أجل إيواء الأطر الصحية وباقي أطر وأعوان الدولة المتدخلين، وكذا بعض المرضى ومخالطهم.

الاعتبار تطور الوضعية الوبائية ببلادنا، وكذا التطورات التي يعرفها المحيط الإقليمي والدولي في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد، أود أن أطلع ممثلي الأمة، ومن خلالكم الرأي العام الوطني، على أهم التدابير التي عملت وزارة الداخلية على إجرائها لمواجهة هذه الوضعية الاستثنائية، وكذا حصيلة أزيد من شهرين من دخول حالة الطوارئ الصحية حيز التنفيذ ببلادنا.

أولاً، فيما يخص تدابير الحد من تحركات المواطنين:

بعد تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد ببلادنا، قررت وزارة الداخلية، بتنسيق مع وزارة الصحة وباقي القطاعات المعنية، اعتماد العزلة الصحية على المواطنين والمواطنات، في سياق تعزيز الإجراءات الوقائية التي أخذت منها تصاعدياً بواكب تطورات الحالة الصحية ودرجة انتشار الفيروس.

ومن أهم هذه الإجراءات، منع التجمعات العمومية لأكثر من 1000 شخص، ثم التجمعات التي يفوق عددها 50 فرداً، قبل أن يتم في وقت لاحق إلغاء جميع التظاهرات واللقاءات الرياضية والثقافية والعروض الفنية وإغلاق جميع الفضاءات المفتوحة في وجه العموم، وتوقيف كل الأنشطة التي لا تشكل أي تأثير على المعيش اليومي للمواطنين والمواطنات.

إضافة إلى الإجراءات التنظيمية التي همت تديير مرفق النقل العمومي، خاصة عدم تجاوز الطاقة الاستيعابية المخصصة لكل وسيلة نقل عمومي على حدة، وإطلاق عملية تطهير وتعقيم تم وسائل النقل والأماكن التي يتردد عليها المواطنون بالشارع العام.

وبعد تسجيل بعض التطورات بشأن إصابة مواطنين غير وافدين من الخارج بفيروس كورونا المستجد، تقرر إعلان حالة الطوارئ الصحية التي توفر الإطار القانوني والتنظيمي الذي يسمح بتديير المرحلة والحد من انتشار الفيروس وتفاذي خلق بؤر جماعية.

ولعل من أهم التدابير الاستثنائية التي تم اتخاذها للحد من حركة المواطنين والمواطنات، منع تنقل المواطنين والمواطنات خارج بيوتهم إلا للضرورة القصوى، وفق رخصة استثنائية مسلمة من طرف السلطة المحلية ومسؤولي الإدارات وأرباب العمل، وحظر التنقل الليلي خلال شهر رمضان من الساعة السابعة مساءً إلى الخامسة صباحاً.

وفي هذا الصدد، تم بذل مجهودات كبيرة لطبع وتوزيع رخص التنقل الاستثنائية في فترة زمنية قياسية، من طرف رجال وأعوان السلطة المحلية، حيث فاق عدد الرخص الموزعة ثمانية (8) ملايين وثيقة.

ولتوفير الظروف المواتية لإنجاح العزلة الصحية، فقد اتخذت القطاعات المعنية جميع الاحتياطات والإجراءات لتوفير متطلبات الحياة اليومية، مما مكن من ضمان السير العادي لجميع مسالك وتوزيع المواد الأساسية والغذائية والمحروقات، إلى غير ذلك من المواد الحيوية المتاحة، بما يكفي في المحلات التجارية وفضاءات التسوق بجميع التراب الوطني.

¹ Régime d'Assistance Médicale

وأجراءات الإعلان عنها حيز التنفيذ، بتاريخ 24 مارس وإلى غاية 22 ماي 2020، تحريك المتابعة القضائية في مواجحة 91.623 شخص قاموا بخرق حالة الطوارئ الصحية، إلى جانب ارتكابهم لجرائم أخرى، علما أن نسبة المعتقلين احتياطيا من بينهم لم تتجاوز 4000 مخالف.

عمليات التوقيف تمت لأسباب متعددة، تنطلق من التواجد بالشارع العام خارج الحالات المسموح لها بذلك، عدم ارتداء الكمامات الواقية إلى ارتكاب أفعال بالغة الخطورة كارتكاب أعمال العنف في حق السلطات المحلية وأفراد القوات العمومية، حيث بلغ عدد الاعتداءات 179 حالة في حق 181 فرد.

وهنا أود التأكيد على أن تفعيل المقاربة الزجرية لم يتم إلا بعد القيام بحملة تواصلية مكثفة من طرف السلطات العمومية عبر مختلف وسائل الإعلام والتواصل المباشر مع الساكنة، توخت من خلالها تأطير المواطنين وتحسيسهم بحساسية المرحلة والحاجة إلى انخراط الجميع لتنزيل أمثل لجميع التدابير الاحترازية المعلن عنها.

ومع ذلك، فالنجاح البين لجهود الدولة والمجتمع في محاربة الجائحة أزعج بعض الجهات التي لم تتوانى عن تبني مقاربة انتهازية، من خلال تبخيس الجهود المبذولة في كل مرحلة من مراحل تنزيل حالة الطوارئ الصحية، والإصرار على اعتماد خطابات عدمية تهدف إلى زرع الإحباط ونشر ثقافة التئيس لغاية مشبوهة.

وغير بعيد عن ذلك، لاحظ الجميع كيف شكل الوباء مصدر كم هائل من الأخبار الزائفة المنسوبة إلى مؤسسات رسمية على مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات التراسل الفوري على الهاتف المحمول، مع ما يشكله الأمر من ضرر على أمن واستقرار المجتمع، والمس بصورة المؤسسات والمصالح المجندة في الميدان، حماية للوطن والمواطنين.

وللتصدي لهذه السلوكات تم تحريك المتابعة القضائية، طبقا للقانون، في حق عدد من المخالفين الذين يعرضون النظام العام والأمن الصحي للمواطنين المغاربة للخطر، ويستعينون بحياتهم وسلامتهم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن بلادنا تعي جيدا التحديات التي يطرحها هذا الوباء في المستقبل، على المدى القريب والبعيد، وانعكاساته على المناحي الاجتماعية والاقتصادية، لذا فوزارة الداخلية وتنسيق مع جميع القطاعات المعنية ستواصل العمل خلال المرحلة المقبلة بنفس درجة التعبئة، وبنفس الروح والعزيمة، آخذين بعين الاعتبار جميع الإجراءات الممكنة التي من شأنها ضمان حماية المجتمع وحماية الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، وجب التأكيد على أن العمل بحالة الطوارئ الصحية ببلادنا منذ 20 مارس 2020، أعطى نتائج جد إيجابية، حيث يبقى من واجبنا جميعا الحفاظ على استمرارية المكتسبات المحققة، مما سيكون له، لا

ثالثا، التدابير المندرجة ضمن عملية التتبع والمراقبة:

بالموازاة مع ذلك، قامت اللجان الإقليمية المكلفة بمراقبة الوحدات التجارية والصناعية، التي تتأسسها السلطات الإدارية المحلية، إلى غاية 31 ماي 2020، إجراء زيارات لحوالي 4122 وحدة على الصعيد الوطني، من أجل الوقوف على مدى التزامها بالتدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية الصحية اللازمة، حيث تمت دعوة المخالفين إلى ضرورة الالتزام بهذه الإجراءات.

ولمحصرة انتشار الوباء، حرصت السلطات المحلية على مواكبة عمليات إجراء التحاليل المخبرية لعمال الشركات والوحدات الصناعية والفضاءات التجارية الكبرى وموظفي ونزلاء المؤسسات السجنية وسائقي سيارات الأجرة وأسواق بيع السمك والخضروات والفواكه بالجملة والمجازر ومحطات بيع الوقود، قصد التأكد من خلو هذه الوحدات والمؤسسات من المصابين بفيروس "كوفيد-19".

في هذا الصدد، وإلى حدود 1 يونيو الجاري، تم إخضاع 115 ألف شخص لتحليل فيروس "كوفيد-19" يشتغلون على مستوى 2810 وحدة تجارية وصناعية، وكذا حوالي 34.240 سائق أجرة موزعين على 11 عمالة وإقليم، وتم أيضا إلى حدود 28 ماي الأخير أخذ 9213 عينة من موظفي ومستخدمي ونزلاء المؤسسات السجنية.

إضافة إلى ذلك، تم إطلاق تطبيق هاتفي للإشعار باحتمال التعرض لعدوى فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" تحت إسم "wiqaytna"، بتنسيق بين وزارة الصحة ووزارة الداخلية، حيث يندرج هذا التطبيق ضمن حملة وطنية واسعة للتحسيس، من شأنه تعزيز النظام الحالي لتتبع المخالطين والتكفل بهم.

وأتوجه هنا للمواطنين والمواطنات لدعوتهم للتفاعل الإيجابي مع هذه المبادرة عبر تحميل هذا التطبيق الذي سيمكن من التوفر على قناة إضافية لتحديد ومتابعة الحالات المخالطة، كما سيساعد على اتخاذ القرارات والتدابير الصائبة لاحتواء تفشي هذه الجائحة والتغلب عليها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد تعاملت الدولة بقوة عبر العديد من الإجراءات الحازمة غير المسبوقة لحماية صحة المواطن المغربي، وبنفس القوة تعاملت الدولة مع أي محاولة للتشويش على هذه الجهود الوطنية، وردع أي مخالفة لحالة الطوارئ الصحية عبر اعتماد مقاربة صارمة لمراقبة التحركات بالشارع العام من طرف السلطات المحلية والمصالح الأمنية، خاصة وأن الأمر يتعلق أساسا بحماية حياة المواطنين والمواطنات وسلامتهم وعدم تعريض الأمن الصحي للمغاربة للخطر.

وكحصولية لعمليات المراقبة الأمنية في حالة الطوارئ الصحية، تم منذ دخول المرسوم بقانون المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية

أعوان السلطة ورجال السلطة والسلطة بجميع الرتب ديالها، قامو بواحد العمل جيد، لا فيما يخص الدعم ديال الأسر من خلال توزيع القفف، رغم بعض الإشاعات ولا بعض المشوشين، أو بعض الكلام اللي تقال في حق هاذ العمل، ولو أن هاذوك الناس خدمو بالليل وبالنهاري ودارو مجهود كبير باش يوصلو ذاك القفف لذيك العائلة المعوزة، ولكن كيبقى مجرد كلام لا أساس له من الصحة.

احنا كنا بغينا، السيد الوزير، أكثر من هذا، احنا كنا بغينا هذالك ل (message) اللي تيدار ف (1212) واللي تعني أصحاب (RAMED) والقطاع غير المهيكل، لو كان أشرفت عليه السلطة لأن السلطة وأعوان السلطة عارفين الحبايا ديال الجماعات والمداشر والدواوير والأقاليم، كان يمكن يكون أحسن من الوضع اللي كان فيه الآن، وحتى ذاك الناس اللي ريكلامو، واللي احتجو في بعض المناطق كان يمكن ما يكونش بذاك اسميتو.. لأن تبين الدور ديال السلطة فهاذ الأزمة، لأن الأزمة بينت الحقيقة والمجهود ديال رجال السلطة، ما يمكن نقول ليه من هاذ المنبر إلا نتعذرو ليه، لأن احنا كنا في المنازل ديالنا وهما كانوا يتواجهو هاذ الفيروس وجها لوجه، وكانو يتعاملو معه بواحد الحدة، واحد الصرامة.

اللي بغيت نطلب، السيد الوزير، هو بغيت أنا من البرلمان بغرفتيه، ومن الحكومة ومن الأحزاب السياسية ومن مجموعة ديال.. المجتمع المدني والغيورين على الوطن، أنه الآن حان الوقت فين نديرو اليد فاليد، فين تتعاونو، فين بنتكرو، فين نجتهدو، ما نخليوكمش بوحدكم في الواجحة، نساعدوكم ولو غير بالأفكار، نساعدوكم ولو غير بكلام الخير، نديرو واحد المجموعة ديال الأمور باش بلادنا.. لأن بانتي يعني الدور ديال السلطة وبان يعني الدور يعني ديال الأمن والدرك ومجموعة ديال يعني الساهرين على الأمن على المستوى الوطني، نزيدو نعاونو باش بلادنا تجاوز، إن شاء الله، المستقبل بأحسن من..

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الحاج المحرشي.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السيد الوزير، كنشكروكم على الإيضاحات اللي اعطيتونا دبا حاليا، ومن خلالكم كنشكرو جميع رجال السلطة ورجال الأمن والقوات المساعدة على الجهود المبذولة.

ولكن، من أجل تنوير المجلس ومن خلال المجلس الرأي العام، هناك بعض النقط والتوضيحات اللي نحاولو نطلبوها منكم، لأنه من بعد 10 هو غيكون أصعب من قبل 10.

محالة، وقعا إيجابيا على القرارات التي سيتم اتخاذها مستقبلا.

هنا وجب التأكيد بأن حالة الطوارئ الصحية لا تزال سارية المفعول إلى غاية 10 يونيو الجاري، طبقا للقانون، ولا ينبغي فهم مزاولة بعض القطاعات الاقتصادية لأعمالها على أنه رفع لحالة الطوارئ.

ومن هذا المنبر، أهيب بجميع المواطنين والمواطنات لمواصلة الالتزام بقواعد العزلة الصحية المعمول بها حاليا، إلى حين اتخاذ السلطات المختصة للقرار المناسب بفضل تضافر جهود الجميع.

فالجهود المبذولة من طرف مختلف السلطات لم تكن لتعطي أكلها وتحقق النتائج المرجوة منها إلا بالمساهمة القوية للمواطنات والمواطنين، والالتزام الكامل لكل فرد من أفراد المجتمع وانخراطه الإيجابي في تنزيل جميع التدابير الوقائية المعلن عنها من طرف السلطات العمومية.

كما أن الوضعية في الأيام المقبلة في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى مواصلة التحلي بروح المواطنة الحقة، كسلوك ملموس، والانخراط الفعلي والمسؤول في كل مبادرات السلطات العمومية، وهي في حاجة أيضا إلى تقوية التضامن والتاسك بين المواطنين والمواطنات، وفي صفوف الطبقة السياسية ومكونات المجتمع المدني وجميع الفئات المجتمعية.

إن المكتسبات الإيجابية المحققة لحد الآن، هي نتاج للتوجيهات الصائبة والسديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ولحرصه السامي على صحة المواطنين والمواطنات وتبعية اليومي الدقيق لكل المستجدات والتطورات، مما مكن بلادنا من تدير هذه المرحلة بالنجاعة المطلوبة والفعالية اللازمة على أمل المرور بسلام إلى المرحلة المقبلة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على إجابتم.

وفي إطار التعقيب، أعطي الكلمة في إطار التعقيب على جواب السيد وزير الداخلية، وأعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير المحترم،

حقيقة، السيد الوزير المحترم، ملي أعطى جلاله الملك، الله ينصرو، التعليمات ديالو بإغلاق الحدود البرية والجوية، السلطات الوطنية وعلى رأسهم وزارة الداخلية، قتم بواحد العمل حقيقة عمل اللي أبهر العالم وكذلك الوطن، لأنه كان عمل مهم وكان محكم وكان فيه الصرامة وكان فيه، كيف ما قاتم في الجواب ديالكم السيد الوزير، التوضيح قبل من الصرامة، وهاذ العمل اللي درتوه، اللي جنب بلادنا الكارثة اللي كان ممكن أنه لولا ذاك الصرامة المطلقة، وذاك القرارات الصارمة، كانت بلادنا تكون في وضع آخر غير الوضع اللي احنا فيه.

السيد الوزير المحترم،

بداية، ما يمكن لنا إلا نتقدمو بالشكر والتنويه للسيد الوزير كذلك والوزارة للمجهودات الكبيرة التي قتم بها، وما يمكن لنا إلا نفتخرو كمواطنين مغاربة، نفتخر بملكنا، بأمتنا الوطنية المغربية لهاذ الملحمة الكبيرة التي قضيناها طيلة هاذ المرحلة الحمد لله، والتي حققنا فيها نجاحات وفتحنا أن هاذ النجاحات تمكنو من الحفاظ عليها وما نضيعوهاش.

لابد، السيد الوزير، أن ننوه كذلك بالعمل الذي كتنقوم به مختلف القوات العمومية ومختلف القطاعات التابعة لكم من أجل الحفاظ على هاذ المكاسب هاذي، ومن هنا تنوه كذلك بالعمل الذي تقام على مستوى مجموعة ديال المعامل والمصانع من أجل حماية العمال ومن أجل حماية المواطنين من بعد العمال، لأن حماية العامل هو حماية في نهاية المطاف للعاملين، وتنشكرو بهاذ المناسبة كذلك الموظفين، كذلك ديال وزارة الشغل التي قامو بواحد العمل جبار كذلك في هذا الاتجاه.

عندنا كذلك مجموعة الملاحظات، السيد الوزير، لابد من الإدلاء بها، وتبلغوكم، لأن هنا الدور ديالنا التبليغ ببعض الملاحظات التي عند بعض الإخوان ديالنا رؤساء الجماعات، فيما يتعلق من جهة أولا، فيما يتعلق بتأجيل الدورات، هاذ تأجيل الدورات نتمناو، السيد الوزير، واش ما شي ممكن أنه يتم التفكير في إمكانية عقد الدورات وأن لا تتوقف مجموعة المصالح للجماعات، وتتعقد بالطريقة التي ينعقد بها البرلمان بواحد الحدود الدنيا للحفاظ على الصحة والسلامة.

مجموعة ديال المقاطعات، السيد الوزير، ومجموعة ديال الجماعات تعيش اليوم بعض الصعوبات فيما يتعلق بصرف بعض الحسابات والنفقات الاجبارية الجارية، وانما عارفين أنه تتم واحد العملية ديال.. اليوم تاحتاجو مرة أخرى من بعد المصادقة التي كانت من قبل ديال الوالي، تاحتاجو اليوم مرة أخرى إلى المصادقة من هنا أو من هناك.

تقولو، السيد الوزير، كذلك الناس ديال النقل وبالخصوص سيارات الأجرة، محتاجين لواحد الالتفاتة لأنه تفرض عليهم أنهم يتوقفو بقرار إداري، وتعيشو في ظروف صعبة، نتمناو على أنها تأخذ حيز من الاهتمام ديالكم، السيد الوزير، نتمناو على أن الجماعات تساعدوها لا فيما يتعلق ب (TVA²) ولا ب (amnistie) من أجل الحفاظ على التوازنات ديالها المالية أمام.. الالتزامات ديالها أمام مجموعة من الأطراف التي هي تتعامل معها والتي لابد أنها تنتظر الوفاء بهاذ الالتزامات.

لابد أن نذكر، السيد الوزير، بأن العالقين بالخارج لابد أن نجد، في أقرب فرصة، حلا لهم.

القضية الأخيرة، نتمناو أن الجماعات الترابية تأخذ فكرة كذلك على العملية ديال رفع الحجر وكيف ستم، من أجل مساعدتهم على اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة.

أولا، إلى كان يوم 10 هو آخر ديال رفع الحجر خصكم على الأقل تعلمو المواطنين قبل من 10، ما تخليوش حتى ل 9 وعاد تعلمو باش المواطنين يكونو مستعدين لذلك الخروج؛

ثانيا، يجب التوضيح للمواطن الفرق بين الحجر الصحي الذي كين هناك الذي كيجب لو الله بأن الحجر الصحي غيفوت 10 راه عترجع الحياة عادية، وهو حالة الطوارئ غادي تكون قائمة، لأن خص الساعة ديال الدخول والخروج للمنزل على الأقل تكون موضحة، وكنتمى باش تكون نوع ديال المرونة التي هي ذاك الساعة ديال الدخول للمنزل قابلة للتطبيق، يمكن لو يطبقها المواطن؛

ثالثا، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي الاكتظاظ في وسائل النقل، كنعرفو المشاكل التي واقعة بزاف فالنقل، وكنترحو، احنا هذا اقتراح ديالنا باش يمكن لنا نساير في إطار هاذ المستوى، علاش ما نستعنوش بحافلات النقل السياحي مثلا، باش يمكن حتى هما يضربو عصفورين بحجرة واحدة، يمكن ليهم يخدمو ويمكن المواطن يستنفعو بهم باش يمكن ليهم يحترموا المسائل الواقية؛

رابعا، رخصتو للمقاهي والمطاعم باستثناء العمل ديالها بواحد الإطار ديال تسليم المشروبات والوجبات المحمولة للزبناء، نتعرفو بأن المقاهي فالمغرب والمطاعم يلاه واحد 10% الذي يمكن ليهم يطبقو هاذ الحالة، إذن كيبقاو 90%، ملي تنقلو 90% تنقلو 90% ديال العمال الذي غادي يبقاو خارج، واش الصندوق هو الذي غادي يتكلف بهم، صندوق الدعم؟ الطاكسيات، ونتعرفو المشاكل التي وقعو للطاكسيات دبا، حاليا، ولو بالرخص بالنسبة التي ما بين المدن.

كين بعض المدن خالية من الوباء، علاش هاذ المدن مثلا كإفران نعطي غير مثال لإفران، خنيفرة، الرشيدية، سيدي قاسم، علاش منرفعوش الحجر ديالهم تدريجيا ونخليوهم يعيشو الحياة ديالهم الطبيعية، باش على الأقل ما لقيوهش مجال الدار البيضاء، مجال مراكش مجال المدن التي هما كبار والتي يمكن ليهم يمشيو، هاذوك مدن التي يمكن لنا ننطلقو بهم الانطلاقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

تفضل السي عبد الإلاه.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعنا لك باهتمام ويامعان لمختلف القضايا التي طرحتها.

² Taxe sur la Valeur Ajoutée

التعبئة الشاملة التي عرفها إقليم ورزازات للقضاء على هذه الجائحة، حيث أعلن الإقليم خاليا في يوم 29 في هاذ الشهر هذا.

وبعد مجهود جماعي، تحت إشراف السيد العامل، في الحقيقة كان واحد العمل جبار، لأن كيا تبعم، السيد الوزير، كنا وصلنا واحد 507 ديال الحالات، الحمد لله، وأنا تنشكركم شخصيا باسم الساكنة، لأنكم تبعتم عن قرب، واللي في الحقيقة كان واحد التخوف كبير جدا، لأن ما كانش عندنا باش نحاولو نجابو على الخصاص اللي عندنا في المنطقة، فشكرا جزيلا لكم ولجميع المتدخلين.

بغيت نشكر كذلك، السيد الوزير، والإخوان العمال اللي جابو الطلبة من الجامعات، رجعوهم للدواوير دياهم وللساكنة دياولهم. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على الجواب وأهنتكم على كل ما تقدمونه من مجهودات طيبة فترة الطوارئ الصحية، مجهودات جبارة احتضتم فيها الشعب وواجهتم فيها الجائحة بكل استماتة واقتدار، عبأتم الإدارة الترابية، ومختلف الأجهزة الأمنية، والوقاية المدنية، والقوات المساعدة، وأعاون السلطة، والدرك الملكي، تضحية كبيرة وتاريخية، ووقفة بطولية عبرت عنها أجهزتم السيد الوزير، وهي مناسبة تتوجه إليهم ومن خلالكم بالتحية والتقدير على واجبكم الوطني التاريخي في هذه المرحلة العصبية.

السيد الوزير المحترم،

إن بعض الحالات المعزولة والمحسوبة على رؤوس الأصابع لا يمكن لها أن تفسد علينا هذه اللحظة التاريخية، وهي الصورة الإيجابية التي عبرت عنها هذه الأجهزة الأمنية، وبالتالي يجب تحصين هذه الصورة اللامعة التي التحمت فيها السلطة مع المجتمع، دفاعا عنه، والتي لا يمكن طمس هذه الحقيقة بمجرد وقوع حالات معزولة جاءت نتيجة الضغط والتوتر والنفرة وحالات التراخي التي طبعت هذه الفترات الأخيرة من هذا الحجر.

لذلك، فالواجب الوطني يفرض علينا أن لا نتاجر بهذه الإنجازات من أجل الاستنزاق بها سياسيا، أو لننال عطف منظمات دولية معروفة بعنائها الدائم والمستمر لمصالح بلادنا، حيث لن نستطيع إرضاءها مما قمنا به من مجهودات وإنجازات، لذلك تبقى ثوابت الأمة ومقدساتها فوق كل اعتبار وعلى رأسها شعارنا الخالد: "الله، الوطن، الملك".

فمرة أخرى تحية وفاء وتقدير لملكنا الشهم، الإنسان المواطن، الذي

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

أود أن أشكر السيد الوزير على إجابتم والتوضيحات التي قتمت بها، وأود كذلك التنويه مجددا بالتعبئة الوطنية لكافة مكونات الشعب المغربي، تحت القيادة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في مكافحة هذه الجائحة، وأود كذلك الإشادة بمجهودات وزارة الداخلية، مركزيا وجمويا ومحليا، بحضورها الدائم إلى جانب المواطنين، وبغيت نخط واحد السؤال، السيد الوزير، كذلك في اتجاه الجماعات: واش ما كايناش شي إمكانية أنها تشوفو هاذ القضية ديال الفك اللي كاينة على الجماعات؟ على الأقل تحاولو ترجعوها واحد عامين حتى من بعد، باش يكون واحد التوازن في القضية ديال الجماعات، لأنه غادي يكون واحد الإشكال كبير في الميزانيات ديالها.

وأقول كذلك، "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"، وبهذه المناسبة تتوجه بالشكر الجزيل للسدة العالية بالله على استجابتها السريعة للمناطق الهشة، خاصة بإقليم ورزازات، الذي عرف انتشارا لهذا الوباء بشكل كبير، إذ تم إيفاء أطقم طبية مدنية وعسكرية وإرسال تجهيزات طبية، منها على سبيل الذكر "الختبر العسكري للتحليلات"، ومختبر ثاني تابع لوزارة الصحة، واحد 169 سرير، واحد 23 تقريبا سرير ديال الإنعاش وجمموعة ديال الأجهزة، كان واحد النداء من الساكنة، وهنايا كان واحد النداء وكانت واحد المجموعة ديال التدخلات من عنكم، تنشكركم بزاف، لأنه كنا وصلنا لواحد المرحلة جد حرجة.

والحمد لله، اليوم فتننا هاذ المرحلة هاذي، التدبير كذلك ديال هاذ الجائحة ما كانش احنا فيه لوحنا، كانوا جميع القطاعات وكذلك الساكنة والناس كاع اللي تعاونو في هاذ المسألة ديال رفع هذا الوباء، تنشكروهم من هاذ المنبر هذا.

كذلك، بهذه المناسبة لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل للمصالح الأمنية ومن القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والسلطات المحلية الترابية والمنتخبة، والأطقم الطبية العسكرية والمدنية، والقطاع الخاص، وجمعيات المجتمع المدني، ورجال النظافة، وأعاون السلطة، ورجال الإعلام، والساكنة، التي أبانت عن وعي كبير جدا، على

هي تطلق في هاذ المرحلة، كذلك لابد الناس، المواطنين والمواطنين، اللي شدتهم الجائحة في مدن غير مدنهم، أعتقد أنه اليوم مطروح هاذ الناس يقدر الدولة تسمح لهاذ الناس باش يلتحقو بالأماكن ديالهم.

كذلك، لابد اليوم أن ن فكر كيف سندير عودة الأنشطة الاقتصادية. اليوم عودة الأنشطة الاقتصادية رجعت بعضها وغادي ترجع بالتسالي، لكن يجب الحرص الأساسي على السلامة ديال العمال وديال الأجراء، لأنه شفتنا في السابق، أنه بؤر ديال الوباء كانت في مجموعة المصانع والمقاولات التجارية والصناعية، نظرا لعدم احترام الإجراءات، اليوم العودة تقتضي بالضرورة أن يكون هناك حرص أساسي على احترام كل إجراءات السلامة.

نحن نتوقع، السيد الوزير، نتوقع أنه المرحلة غادي تكون صعبة من بعد، ليس فقط من بعد 10 يونيو، ولكن في السنتين القادمتين أو ثلاث السنوات القادمة، نسبة النمو من الضروري ستكون سلبية، هل كل الأجراء اللي اليوم أخذوا الدعم من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غادي يرجعو لأشغالهم؟

هذه أسئلة كلها مطروحة اللي خصنا نفكرو فيها جاعيا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في 16 ثانية.

شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بدورنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل ننوه بالمجهودات التي قامت بها الدولة وفي مقدمتها وزاراتكم، التي تحملت العبء الأكبر لتدبير هذه الجائحة، وكذلك لباقي الفعاليات، سواء الحكومية أو المجتمع المدني.

السيد الوزير المحترم،

لا شك أن العزل الصحي والتدابير الاحترازية والإجراءات المتخذة لحماية سلامة المواطنين وأمنهم الصحي قد جنبت بلادنا الأسوأ، رغم تكلفتها الباهظة، اقتصاديا واجتماعيا، لكن لابد من الإجابة على سؤالين جوهريين:

- السؤال الأول: إلى متى رفع هذا الحجر الصحي؟

- السؤال الثاني: هل لبلادنا من قدرة صمود اقتصادي يمكنها من

المواصلة الصارمة للحجر الصحي؟

فالتعايش الحذر مع الوباء أضحي يفرض نفسه بإلحاح، وذلك حفاظا على انهيار المنظومة الاقتصادية الوطنية وما لذلك من تداعيات خطيرة على الاستقرار الاجتماعي، وهو ما دفع الحكومة إلى دعوة المقاولات لاستئناف

رجنا بفضل قراراته السديدة معركة هذه الجائحة، وتحية شكر وامتنان للقوات المسلحة الملكية على مجهوداتها ومعها كل الأجهزة الأمنية وكل الكفاءات الوطنية التي حافظت على أمننا الجسدي والصحي والمالي والغذائي، من صانعي الكمادات وصانعي الأجهزة التنفسية ومن سهر الليالي من الأطر والكفاءات الوطنية، التي أشرفت في زمن قياسي على توزيع الدعم على 4.300.000، تنمتي باش يكملو ذوك الشكايات ديال المواطنين.

باش نسرع، السيد الوزير، الله يجازيك بخير، الدولة ديالنا راه نجحت ونجحت ونجحت و (bravo)، لكن خص ذيك السنة ما تهرسش ديال العالقين في الخارج راه خصهم يرجعو المواطنين ديالنا لبلادنا، والحمد لله، الدولة ديالنا كبيرة وقادرة يعني تدخلهم، كما أنه حتى المواطنين، يعني، المغاربة من الجالية اللي حصلو هنا خصهم يرجعو لوليداتهم، والله يجازيك بخير السيد الرئيس، وشكرا.

وخصكم تاخذو واحد الموقف يعني شجاع في هاذ الشيء، لأن إن شاء الله 3 أشهر صافي باركة علينا، راه خص الناس، يعني الأمور ترجع لمجربها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في البداية، لابد أن نحيي أطر وزارة الداخلية، من الوزير إلى آخر عون سلطة، وكذلك كل الأجهزة الأمنية اللي لعبت دورا أساسيا ومحوريا في تدبير الجائحة، كذلك لا يمكن إلا أن نجد الإشادة بمجهودات الجميع والرقى والتحضر الذي أبان عنه المواطنين والمواطنات.

من المؤكد، السيد الوزير، لم نختلف على أننا ملزمون بالتفكير الجماعي فيما بعد 10 يونيو، نجحنا المرحلة بفضل تضافر الجميع، بفضل الدور المركزي للدولة، بفضل التفاعل الإيجابي ديال المجتمع مع الدولة، بفضل انخراط كل المكونات الوطنية، السياسية، النقابية، الجمعوية، في المجهود الوطني لتجاوز المرحلة.

لكننا ملزمون بالحفاظ على هذه المكتسبات، ملزمون بالحفاظ على المكتسبات لأنها هي الخلفية الأساسية، الفكرية والمستقبلية، التي بإمكانها أن تساعدنا على تدبير مرحلة ما بعد 10 يونيو.

لا ندرى، السيد الوزير، ما قتلو لنا والو من بعد 10 يونيو، وحتى أتم ربما تنتظرون مثلنا، لكن يجب أن نستعد من الآن، ولكن الإجراءات التي اتخذتها الدولة فيما يتعلق بإطلاق بعض الأنشطة الاقتصادية، جميل جدا، لكن كاي إجراءات أخرى يمكن إطلاقها، بعض الأنشطة الفردية لابد حتى

السيد الوزير،

بدل أنكم تتابعوا هاذ الناس اللي قامو بانتهاكات حقوق الإنسان، منعتو التصوير، وأتتا قاتم بأن كاين فيديوهات يعني مزورة، التصوير هو يعني مسألة ديال الإثبات، وبالتالي كان من المفروض أنكم ما تمنعهموش.

السيد الوزير،

أيضا، لاحظنا بأنه وكأن الحجر الصحي أصبح هدفا ماشي وسيلة من وسائل تطويق الوباء، يعني الدلائل على ذلك، مثلا رجال الأمن ورجال السلطة كيقيموا بتوقيف الناس اللي خارقين الحجر وما عاملينش الكمادات، وهما أصلا ما عاملينش الكمادات ولا ما عاملينهموش بشكل صحي، كما وقع مؤخرا أربعة ولا خمسة ديال الشباب في البحر كيغومو، ما كيشكلوش في الحقيقة خطر كبير، ولكن رجال الأمن واش ما كيشكلوش حتى هما خطر؟ وبالتالي حتى هو خرق للقانون.

السيد الوزير،

لاحظنا أيضا، أن هاذ الحجر الصحي أصبح في بعض الأوقات ذريعة للانتقام من مناضلين، حقوقيين وقبايين وسياسيين، للزج بهم في السجون، للأسف الشديد.

السيد الوزير،

الحكومة قامت بمجموعة ديال التدابير واستعدت لهاذ التصدي للوباء، أسابيع قبل تسجيل أول حالة، ولكن للأسف بعض القرارات ديالها كتيبان لنا فيها شوية ديال الإرتجال والتسرع، بحال قرار أخذ.. يعني استعمال الكمادات اللي كان بالليل وأصبح كيتطبق في الصباح، بحال قرار إغلاق المقاهي والمطاعم اللي ما اخديتوش بعين الاعتبار أن الناس عندها سلع ممكن تفسد، وبالتالي كاين إشكال، كاين إشكال أيضا ديال التخبط والتناقض ما بين التصريحات والقرارات اللي كتناخذها مختلف يعني أفراد الحكومة، لأن كاين تناقضات، مثلا أنتما كنتكلمو على أن الحجر الصحي باقي متواصل، في الوقت بأن وزير المالية كيقول لهم المقاولات تشتغل، أنتما كنتقلو المطاعم تشتغل، ماشي ضرورية بأن المواطن غادي يمشي للمطاعم، وبالتالي كاين إشكالية و كاين تناقض خص شوية ديال التنوير للشعب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير الداخلية:

غنجاول أتني بعجالة نجابو على مجموعة د التساؤلات اللي طرحو، وقبل من هاذ الشي بغيت نخط الإطار العام الأولي.

الإجراءات اللي تم الأخذ بها، اللي اخذتها بلادنا، اليوم ساهل أننا

أنشطتها بعد عيد الفطر، وجاءت رسالتكم، السيد الوزير، لحت العمال والولاية على تسهيل عملية التنقل، لكن سرعان ما تبخر حلم هذه العودة إلى مقرات العمل بعد أن اكتشف هؤلاء المواطنين، وأغلبهم من عمال البناء والحرف المرتبطة به، ومياومون وعمال موسميون في السياحة والعديد من القطاعات، إنهم غير معنيين بهذه المذكرة، لأنها لا تهم إلا العمال والمستخدمين والموظفين الحاملين لرخص القيام بمأمورية أو رخص مهنية، وحتى هؤلاء لم يسلموا بدورهم من تعقيدات المراقبة وغياب وسائل التنقل. أما عمال القطاع غير المهيكل، وأتم تعلمون السيد الوزير، مدى ارتبان الاقتصاد الوطني بهذا القطاع، فهم لا يتوفرون على أية وثيقة صادرة عن المشغل تؤكد تبعيتهم له، والعديد منهم حرروا من دعم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا"، وهو ما تؤكد عدد شكايات الأسر المحرومة من دعم كورونا.

لهذا، السيد الوزير، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة الحذر حتى لا تصبح "لجنة اليقظة الاقتصادية" في خدمة المقاولات ومصالحها الأحادية، ونشدد على أن تكون هذه اللجنة في خدمة جميع شرائح المجتمع المغربي، نؤكد على ضمان الاستئناف التدريجي لعجلة الاقتصاد دون الاخلال بالإجراءات الوقائية المتخذة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لمجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا على الأجوبة اللي قدمتمو لنا، وبطبيعة الحال لا يمكن لنا إلا نثمنو هذه الإجراءات اللي قامت بها السلطات في هاذ الظرفية، ولكن اسمحو لنا نقول لكم بأن عندنا واحد المجموعة الملاحظات، من بينها أنكم قتم بتسويق الوهم في الحقيقة للمواطنين، خاصة لما قتم لهم يجلسو في ديورهم وغادي يوصلهم الدعم، هاذ الدعم تأخر، خصوصا بالنسبة للناس اللي ما مسجلينش في صندوق الضمان الاجتماعي، وأسر كثيرة ومواطنين كثار ما توصلوش بالدعم إلى يومنا هذا، و 2.000.000 ديال الشكايات حسمتو في واحد المجموعة و 400.000 شكاية تم إقصاؤها، وكذلك تم استثناء مجموعة ديال المواطنين اللي ما كانش عندهم أصلا دخل قبل الجائحة، تركو لحال سبيلهم، وبالعكس بدل أن السلطات تاخذ بعين الاعتبار الظروف الصعبة ديالهم، تمت المتابعة والتوقيف وما غير ذلك، وللأسف كانت في بعض الحالات في ظروف فيها انتهاكات لحقوق الإنسان من ضرب ويعني معاملة مهينة كنا كنعقدو بأنها ولت للأسف.

د رمضان، شدينا المدينة، واخذينا قرارات الي صعبة بزاف، الحمد لله الساكنة استجبات بواحد الطريقة يعني ما يمكن غير أن نشكروها عليها، استجبات بطريقة يعني.. الحمد لله اليوم صفر حالة، لو كان ما اخذينا ش ذيك القرارات في ذيك الوقت، كان راه اليوم ورزازات ما فيهاش صفر حالة، راه فيها آلاف الحالات، هاذ الوباء راكم عارفين كي دابر، ماشي أنا غادي نقول لكم، أنا ماشي طيب، أنا عارف هاذ الشي، لأن كاملين بكم كتبو آش واقع في هاذ الوباء، راه هو واحد الوباء اللي الله يحفظ والسلام.

إذن القرارات اللي كناخذوها اليوم، النتائج ديالها كتبان من بعد، سهل أن تقولو ما كاين والو اليوم، علاش بغينا نشدو؟ علاش بغينا نديرو؟ لكن خصنا نشوفو النتائج اللي غادي تيجي من بعد، واش مستعدين لها ولا لا؟ كاين بطبيعة الحال أي قرار عندو الهدف ديالو، اجتماعية واقتصادية، ما يمكنش نكروها، لكن الهدف ديالنا كاملين هو أننا نعملو يد في يد باش أن هاذ النتائج ديال هاذ القرارات تكون أقل ما يمكن على المواطنين والمواطنات.

قلنا الحالة ديال الطوارئ الصحية والحجر الصحي راه مستمر حتى نهار 10، قبل من نهار 10 راه احنا خدامين، راه ما جالسينش، خدامين، كنشوفو الحالة الوبائية كي دايرة، والسبب ديالها كي دايرين، وإن شاء الله في القريب العاجل غيتخاذا القرار اللي كتمتوا أنه يكون القرار الصائب اللي يمكن أنه يسمح لبلادنا بأنها تمشي للقدام، والقرار خصو يتخاذا.. بأخذ بعين الاعتبار جميع النقط اللي كندخل من أجل إتخاذ هاذ القرارات.

هضرو بعض الإخوان على الصندوق ديال التضامن، والإخوان اللي ما شدوش.. بغيت نعطي أرقام غير باش نتفاهمو، 4.500.000 العائلات اللي استفادو، مرة أخرى خصني نوضح نقطة وحدة، التضامن مع الناس راه ما تدارش للناس اللي فقراء ولا.. زعم باش نكونو صرحاء مع بعضنا، تدار باش يعوض الناس اللي فقدو المدخول ديالهم جراء الجائحة، ما تدارش باش يعطي التضامن للناس اللي ما عندهومش، لأن ذوك خوتنا في إطار الناس اللي ما عندهومش هاذي هضرة أخرى، 4.500.000 اللي اخذوا زائد مليون اللي اخذوا من (CNSS³)، حيث كنضربو عدد العائلات في العدد ديال الناس اللي اخذوا كقلنا.. دير لحساب العائلات شمخال مكونة أربعة الناس وخمسة الناس، هذا هو الأساس، نبيك تقولو الناس اللي اخذوا حتى واحد ماخرج وقال أنا اخذيت الفلوس، بطبيعة الحال اللي ما اخذاش خرج كيغوت، ما غيسكتش، اللي اخذوا ما غيضرش، عمر شفتو واحد اخذوا خرج كيغوت يقول أنا اخذيت، علاش اخذيت؟ ما كاينش، كيخرج اللي كيغوت ما اخذاش، حلينا مرة أخرى، سجلنا الناس اللي قدمو الشكايات ديالهم، 2.000.000 اللي قدمو، يعني 4.500.000 زدنا

نجبو نشوفوها من بعد شهرين، ونشوفو الحصيلة ديالها، لكن خصنا نشوفوها لو كان ما كانتش تدارت شنو كان يمكن يوقع؟ هذا هو الحساب اللي خصو يكون، أما باش نتحاسبو على كلشي غادي ميزان راه ساهل، لأن الفرق ما يتخاذاش بعين الاعتبار، وملي ما يتخاذاش الفرق بعين الاعتبار راه كيولي كلشي ساهل، بلادنا أخذت قرارات شجاعة وجنبت بلادنا وجنبت المواطنين أخطار كبيرة، ما غندخلوش في الأرقام شنو كان يكون عندنا لو كان ما.. لكن، اللي يمكن تقولو واللي متفقين عليها كاملين بينا، هو أن القرارات الشجاعة اللي اخذتها بلادنا، مكنت بلادنا أنها اليوم ما يكونش عندها آلاف الموتي، ما يكونش الآلف إلى آخره، الحمد لله، هذا هو الإطار الأول اللي خصنا نتفاهمو عليه.

اليوم، جينا درنا التمديد الثاني لغاية 10 يونيو، خصنا نتفاهمو على هاذ القضية، ما كاين حتى شي تناقض الآلة، الحجر الصحي، حالة الطوارئ الصحية راه مستمرة حتى نهار 10 يونيو، ملي كنسمعو (à gauche, à droite) بأنه راه كيم الرفع من الحجر الصحي بطريقة.. ما كاين رفع الحجر الصحي، ما كاين حتى حاجة من هاذ الشي، الحجر الصحي مازال كاين إلى يوم 10، وغيتقى حتى يوم 10، حتى يتخاذا فيه القرارات المناسبة في الوقت المناسب، وغيتخاذا القرارات، أخذ بعين الاعتبار واحد المجموعة ديال الأمور، باش يتخاذا القرار المناسب في الوقت المناسب.

حين كهضرو على المعامل، تقولو لهم علاش دخلو تخدمو، واحد يقول لهم ما تخدموش.. راه مجموعة ديال المعامل وهنا كهضرو مجموعة قطاعات، حتى واحد ما حبسوم، راه حبسو لراسهم، الناس خافت في ذيك الوقت، جمعو حوايجهم ومشوا فحلهم، حتى واحد مقال (les chantiers) ديال لبني حبسو، آعباد الله، حتى واحد مقال لهم حبسو، راه حبسو لراسهم، اليوم ما كاينش قرار إداري اللي كيجبس (les chantiers)، باش نعطيهم أنا قرار إداري تقول لهم رجعو تخدمو، راه يمكن لهم يرجعو، بطبيعة الحال في احترام تام للشروط الصحية، (les chantiers) يمكن يخدمو من غدا، مجموعة ديال القطاعات اللي عمرهم ما حبسومش شي واحد، ما يمكنش اليوم تيجي تقول لي راك.. وحين كهضرو بأن القطاعات اللي ما محبوسينش راه خصهم يخدمو، بالعكس خصنا نديرو جميع الأمور باش القطاعات اللي ما محبوساش واللي ما كتمثلش خطر على الصحة العامة ما خصهش تحبس، لأن الهدف ماشي نجبسو الناس.

وشي واحد، شي متدخل، قال بأن حالة الطوارئ الصحية بحال هدف في حد ذاتها، نهائيا، حالة الطوارئ الصحية والحجر الصحي ما تداروش لهدف ذاتي ديالو، تدارو باش نجميو بلادنا من خطر هاذ الجائحة، والنتيجة كنشوفوها الحمد لله اليوم، كنشوفو العدد ديال الحالات المسجلة، كنشوفو العدد ديال أسميتو.. وأحسن مثال ديال ورزازات، وكندكر عليه لأنه كيعطينا واحد المثل واضح، ورزازات من بين عشية وضحاها ولات بؤرة كبيرة فيها أكثر من 500 حالة، اخذينا قرارات صعبة، وكان مع البداية

³ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

كيسريبو داخل المقاهي من نهار الأول، من نهار الأول خلينا لهم أنهم يعطيو (à emporter)، يعطيو التوصيل ولا الناس يمكن تاخذ، النهار الأول خليناها، شنو وقع من بعد؟ من بعد أن مجموعة منهم مع رمضان، مع خافت، مع لأن واحد الوقت كان.. ماشي خافت كان رعب، الناس ديال (les chantiers)، راكم كتعرفوهم هزو حوايجهم ومشاو في حالهم كلشي.. ولي كل واحد وفين كبير، بحال اللي وقع وقع الله يحفظ أسميتو.. من بعد المقاهي راه ما قلناش دخلو تخدمو، خليو الآخرين، هاذ الشبي اللي كان مسموح به من الأول راه بقى، هو اللي كيجيو في انتظار النتيجة إن شاء الله غدا وتحسن الحالة، الناس ترجع تخدم، راه الهدف ديالنا ماشي هو نحسبو الناس من الخدمة، غير هو قلنا الحاجة اللي يمكن أنها تجبد، كنعقول تجبد البلا، هاذ الساعة أهم حاجة هو نحميو الصحة ديالنا والصحة د المواطنين، كاع الحاجة اللي يمكن تجبد لنا غدا الحوايج اللي ما نقدوش عليها، "اللهم ميات تخمجة وتخمية ولا ضربة بمقص"، باش نكونوا واضحين، نمشيو، عارفين راسنا فين غادين، الثبات، باش ما ندموش على شي لحظة، وراكم كتعرفو فالأوقات العصيبة، الله يحفظ، الندم راه ما كيصلاح حتى الحاجة.

نعم؟ العالقين؟ العالقين راه إن شاء الله في القريب العاجل، في القريب العاجل، المشكل غيتحل، راه بدا بطرق من الطرق، وإن شاء الله في القريب العاجل غادي يتحل إن شاء الله يا رب.

إن شاء الله في القريب العاجل غيتحل، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

من فضلكم ما يكونش حوارات ثنائية، خليو السيد الوزير، اعطيناه وقت إضافي بلا ما يكون حوارات ثنائية.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الوزير على مشاركتكم.

أرحب باسمكم جميعا بالمستشارة السيدة رجاء البقالي الطاهري، التي تحضر معنا لأول مرة بعد دعوتها لملء مقعد شاغر بالمجلس، متمنياتنا لها بالتوفيق في مهامها البرلمانية.

شكرا على مساهمتكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

2.000.000 أخرى، 800.000 تعطات لها ب (l'accord)، 400.000 تم الرفض ديالها، 800.000 راه خدامين فيها، هذا ما وصلنا دابا بلا منشوف 800 أخرى اللي ابقا، وصلنا 4 مليون و800، 5 مليون وشي حاجة زيد عليها أسميتو.. شوفو العدد أتا بيدكم، حين كتشوفو العدد ديال اليد العاملة في المغرب كامل شحال فيها؟ راه كين إشكال آ الإخوان، كين إشكال كبير، شي واحد كان سولني قال لي وكين الناس اللي ما كيستحقهاش واخداوها، وأنا اعترفت بأن الناس ما.. حين كياخذوها 5 مليون، بطبيعة الحال فيهم واحد، جوج، ثلاثة، ما عرفتش شحال هاذ الرقم! الناس اللي ما كيستحقوش اخداوها، ما يمكنش نقول ما كينش، ودبا إلى محشمش هو آش غادي ندير لو أنا؟ وهو ما راعاش آش غادي ندير لو أنا؟ وجايب الأوراق كيتسجل، وأنت منين كتعرفوهم، كتعرفو ناس اللي ما يستحقوهاش كيجيو يتسجلو، كاملين عارفينهم، ما كينش شي واحد فيكم ما عرفش على الأقل حالة ولا جوج ولا ثلاثة، هاذو ناس ما راعاوش، احنا غادي نتبعو كل واحد أسميتو.. ؟

كحاولو أنه هاذ التضامن يكون في هاذ السياق، خصنا نتفاهمو عليه، ماشي تضامن.. راه التضامن ضد الجائحة، ماشي تضامن ضد الفقر ولا ضد أسميتو.. هذا عندو إطار آخر ديالو تتذاكرو عليه حيث تبغيو.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل..

السيد الوزير تفضل، تفضل، كمل.

الله يخليكم ما يكونش حوار ثنائي، الله يخليكم.

السيد وزير الداخلية:

باش نتفاهمو، الناس اللي خدامين، الناس اللي خدامين عندهم الحق أنهم يمسيو للخدمة ديالهم، يرجعو للخدمة ديالهم، يعني القطاعات اللي هي مسموح لها تخدم، الناس ديالها عندهم الحق يمسيو يخدمو، حتى حد ما يمكن يجبهوهم، باش نكونوا واضحين من هاذ الناحية، بطبيعة الحال اللي ما خدامش راه ما خدامش.

شي واحد حضر لنا على القهوي أسميتو.. كيفاش قبل، القهوي والمقاهي نهار اللي تشدو، تشدو المقاهي والمطاعم أنهم يدخلو الناس ويكونو